إشكالية التحيز القيمي في العلاقات الدولية، التنظير النسوي أنموذجاً

م. م هاشم عبد المطلب محسن
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Hashem.Abd2201p@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

أدى الجهد التنظيري المبني على "التحييد القيمي" إلى تهميش تام للقيم من كل بناء نظري في حقل العلاقات الدولية، ولاحقاً بدأ وبشكل جدّي الحديث عن أن علوم الإنسان لا يمكن أن تخلو من أحكام القيمة في اشارة لمفردات سياسية جوهرية مثل (روح الجماعة، الأداء السياسي لرجل الدولة، الفساد السياسي، الحرب، الصراع وغيرها..) وبناء على ذلك حدث إنقسام جوهري بين إتجاهين نادى أولهما بأن من السذاجة إعتماد القيم في عالم السياسة الدولية المُتسم بالفوضى وعدم اليقين، لان ذلك سينتهي بالدولة الى الانهيار، وثانيهما الذي جادل بأهمية بلورة القيم في السلوك الخارجي للدولة عن طريق تصنيف واجبات ومسؤوليات صنّاع القرار، فكل ما هو جيد في المنطق السياسي مرتبط بما هو ممكن. ويُعد التنظير النسوي أحد المقاربات ما بعد الوضعية التي تركز على دور القيم في صياغة توجهات المجتمعات وصناع القرار فيها لخدمة مصالح الدولة في إطار تفاعلاتها الدولية المتعددة. إن بحث منطلقات الفكرية للتنظير النسوي سيكشف لنا العديد من التحيزات القيمية التي لا تختلف عن غيرها من النظريات المتداولة في الحقل.

الكلمات المفتاحية: التحيز، القيم، العلاقات الدولية، التنظير النسوي.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٨/٢٨	**تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١١/٢	**تاريخ النشر:** ٢٠٢٤/١٢/١

The Problem of Value Bias in International Relations, Feminist Theory as a Model

Assistant lecturer Hashim A. Muhsin
University of Baghdad / College of Political Sciences
Hashem.Abd2201p@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The theoretical effort based on "value neutrality" led to the complete marginalization of values from every theoretical structure in the field of international relations. Later, serious talk began about the fact that human sciences cannot be free of value judgments, referring to essential political terms such as (group spirit, political performance of the statesman, political corruption, war, conflict, etc.). Accordingly, a fundamental division occurred between two trends. The first called for the naivety of adopting values in the world of international politics characterized by chaos and uncertainty, because this would lead to the collapse of the state. The second argued for the importance of crystallizing values in the external behavior of the state by classifying the duties and responsibilities of decision-makers. Everything good in political logic is linked to what is possible. Here, the transition in theory occurs from what is real, based on positivist theory, to what should be, founded on post-positivist (normative) theory. Feminist theory is one of the post-positivist approaches that focuses on the role of values in shaping the orientations of societies and their decision-makers to serve the interests of the state within the framework of its multiple international interactions. A detailed examination of the intellectual premises of feminist theorizing will reveal many value biases that are no different from other theories in circulation in the field.

Keywords: Bias, Values, International Relations, Feminist theory.

المقدمة:

إن دراسة التحييز في نظريات العلاقات الدولية لا يعني بالضرورة نفي وجود مساحة معقولة ومقبولة من "الموضوعية" في تلك النظريات. ويبدو إن القيم تلعب دوراً مهماً ومركزياً في صراعات اليوم، في الوقت الذي يُعد الحديث عنها في سياق العلاقات الدولية علامة من علامات الضعف والسذاجة عند الكثيرين. إن إهمال دور القيم والأخلاق وتجاهلهما في العالم الغربي دفع القليل من القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية للظهور. ولا ننسى محاولات الآلة الإعلامية الغربية فرض نقل القيم الغربية الى العالم بعنوان الشراكة، فيما استبعدت النظريات الرئيسة في حقل العلاقات الدولية وعلى مدار عقود الأبعاد غير المادية عند تحليل التفاعلات في البيئة الدولية، حيث تركز الجدل في إطار هذه النظريات (الوضعية على وجه الخصوص) على ظواهر مركزية من قبيل "القوة" و"المصلحة" و"النظام الدولي" و"التعاون" و"الصراع"، وفي المقابل تم استبعاد "الهوية" و"القيم" و"المعتقدات". لا شك أن الأفراد والمجتمعات يتأثرون بعمق بإيمانهم وقيمهم، لذا فإن أي حل لمشكلاتهم ينبغي أن يأخذ منظوماتهم القيمية كمرجعية جوهرية في تشخيص المشكلات وحلّها على حد سواء، وإن البحث عن أوجه التشابه القيمي والمعتقدات والقواسم المشتركة وبناء الحلول المشتركة إستناداً عليها سيعزز فهمنا الضروري لتحقيق التعايش القيمي. ويرى البعض إن نظريات العلاقات الدولية لا تخلو من التحيز القيمي الذي قد يُعيق التعايش المنشود، فالتحيز القيمي كما يراه العديد من الباحثين، يعني الاعتراف بوجود نماذج إداركية عند كل فرد، فضلاً عن الباحثين والمُنظرّين، وهذه النماذج مسؤولة عن تحديد رؤية الباحث للواقع؛ إذ لا يمكن إدراك الواقع بصورته المجردة وبشكل مطلق؛ وعليه فالباحث يتأثر بقيمه الشخصية التي يؤمن بها، كما يشمل كذلك تفاصيل عملية التحليل والتركيب التي يقوم بها عند التنظير، وهذا الإدراك يحوي مجموعة من المعتقدات والتصورات والقيم والمعايير والافتراضات والمُسلمات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الباحث ونتاجه المعرفي.

أهمية البحث:

لقد ذهب الاتجاه السائد في العلاقات الدولية في تحليله لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وإنفراد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على النظام الدولي إلى القول بأن التحولات الدولية المعيارية (القيمية)؛ هي تحولات نظرية رهينة بالخطابات الرسمية وغير مُطبقة عملياً، وقد ترافقت مع تراجع في أدوار الدولة القومية كوحدة تحليل وكفاعل مركزي في العلاقات الدولية. ويُعد كشف ودراسة التحيز القيمي في نظريات العلاقات الدولية وسيلة لفهم أفضل لتلك النظريات بهدف ربطها بالوقائع الجارية في العالم.

إشكالية البحث:

إن البحث في موضوع شائك مثل التحيز في الأنساق المعرفية والعلمية يجر الباحث الى حيثيات بحثية متعددة، وتأتي الصعوبة من كون التحيز هو ظاهرة كامنة فيما التنظير النسوي ظاهرة واضحة

وعليه يمكن تحديد الإشكالية بالسؤال الآتي: ما هو موقع التحيز القيمي في التنظير النسوي؟ وما هي آثار ذلك التحيز عليه؟.

فرضية البحث:

إن نظريات العلاقات الدولية كحقل معرفي لا تخلو من التحييز القيمي ويبدو أن ذلك التحيز هو مسألة حتمية في التفكير البشري عموماً وعلى مختلف المستويات، ويختلف في حدّته من مجال معرفي الى آخر ولكنه لا يختلف في وجوده أو عدم وجوده في جميع حقول المعرفة بنسبة أو بأخرى لأنه في الواقع وبعد التحقيق يُعبرّ عن المصالح التي قد لا تبدو واضحة وراء التنظير للوهلة الأولى، لذا نحتاج للبحث فيها مليّاً ودراستها بشكل معمق لكشف وجودها وتأثيرها في عملية التنظير.

منهجية البحث:

ولغرض الإجابة عن فرضية الدراسة تم اعتماد المنهج الإستقرائي لعموم الدراسة وإستدعاء الأمثلة العملية لها، كما تم الاستفادة من المناهج الأخرى حيثما تطلبت الحاجة وذلك لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي في إغناء موضوع الدراسة.

المطلب الأول: إشكالية التحيز القيمي في العلاقات الدولية

تأتي صعوبة البحث في التحيز (Bias) كما أسلفنا في أنه ظاهرة كامنة ويسعى البحث المعرفي في إشكالية التحيز لإظهار دور البيئة في خلق النسق المعرفي للباحثين، لذا وفي النهاية فإن المصطلح العلمي بشكل عام والسياسي بشكل خاص وأيضاً هو نتاج للتفاعلات البيئية والحضارية المتضمنة للقيم السائدة في المجتمع ولا يمكن الأخذ به من دون إدراك متكامل للهوية الحضارية للمُنظّر وقيمه (عبيكشي، عبد القادر سعيد،٢٠٠٨). ولمعالجة التحيز القيمي كمفهوم يتوجب دراسته بعد تفكيكه الى:

أولاً: التحيز، مقاربة معرفية

لقد جادل ستيف سميث (Steve Smith) بأن " جميع المعارف متحيزة"، لذا فهو يخلص الى " أن كل المقاربات المعرفية هي نتاج سياق القوة الذي ظهرت خلاله"، وهذا ما تؤكده النسويات بمختلف توجهاتهن السياسية ويرجعون باستمرار الى مقولة روبرت كوكس (Robert Cox) المشهورة " النظرية، دائماً من أجل شخص ما، ولأجل غرض معين" (عطية٢٠٢٢). ويجادل فليفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) بأن أبرز المظاهر لإشكالية التحيز في نظريات العلاقات الدولية تظهر عندما يكون التنظير موجهاً لتبرير السياسات وليس لتفسيرها خلافاً لوظيفة النظرية الأساسية، وعليه نكتشف أن ما يُدعى تنظيراً علمياً ليس إلا تبريراً موجهاً لأنواع مختلفة من السلوك السياسي وبه تكتسب النظرية طابعاً استراتيجياً يخلق الأثر الاستراتيجي في الآخرين ويُقدم على أنه تفسير علمي يزيد من مساحة تقبّل النظرية عند الآخرين (إلياس٢٠١٦).

يرى بعض الباحثين إن إشكالية التحيز في نظريات العلاقات الدولية لها علاقة مباشرة بإشكالية بحثية أخرى هي إشكالية الموضوعية والذاتية في بحوث العلاقات الدولية حيث يرى الأتجاه الكمي إمكانية انفصال الباحث عن موضوع بحثه انفصالاً تاماً، فالعملية البحثية كما يراها هذا الاتجاه هي نشاط مستقل يقوم على التأمل وإعمال العقل ولا علاقة لها بما يؤمن به الباحث، في حين يرى الاتجاه الكيفي أن الفصل التام بين الباحث وموضوع بحثه هو أمر مستحيل لأن البحث في نهاية المطاف يُعّبر عن تفاعل مستمر بين (موضوع المعرفة) وبين (الذات العارفة) (بلخيرات٢٠١٨). وقد ذهب بعض الباحثين الى أن التحيز في التنظير كمفهوم أو كممارسة هو حتمية إجتماعية أو سلوكية أو معرفية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نرفض رؤية الآخر لنا أو نتجنب نحن رؤيتنا له كلٌ من منظوره القيمي، والمستند أساساً لتصوراتنا وهذا يُعد نقطة جوهرية في فهمنا للتحيز ومن ثم تطبيق الاستراتيجيات بهدف تجاوزه وهذا ما عبّر عنه عبد الوهاب المسيري بقوله " التحيز من صميم المُعطى الإنساني ومرتبط بإنسانية الأنسان ... فكل ما هو إنساني يحوي على قدر من التفرد والذاتية ومن ثم التحيز" (المسيري٢٠٠٣).

في مجال نظريات العلاقات الدولية يزعم النسويون ان المنظّرين من مختلف التوجهات الواقعية بنوا نظرياتهم على إفتراض عالم خالٍ من النساء تماماً وفيه يتصدى الرجال للمناصب السياسية فضلاً عن الصراعات والحروب التي تعتمد على صورة الرجولة الحقيقية المستمدة من الخطاب الكاره للمرأة والمتوارث من التصور الإغريقي حولها. كما وينتقد النسويون الليبرالية لكون الهيكل الرأسمالي الذي تؤيده هو هيكل أبوي يُهمش مشاركة المرأة في الاقتصاد ويُنتج عدم المساواة الاقتصادية المتأصلة في التجارة الحرة التي تركز على الذكور وتنعكس فيها صورة النساء العاملات في أوضاع وممارسات غير قانونية ومهينة واستغلالية من حيث تقسيم العمل والمساواة في الأجور لنفس الاعمال وغيرها (عطية٢٠٢٢).

ثانياً: القيم، مقاربة معرفية

لقد نشأ المعنى الفلسفي للقيمة عن طريق الانتقال من الدلالة المادية المعروفة في علم الحساب وكذلك الاقتصاد السياسي الى الدلالة المعنوية التي تعُبر عما في الأشياء من خير أو جمال أو صواب، فيما يمكن أن نلاحظ عدم إستخدام مفهوم (القيمة) أو (الثمن) في الادبيات الاقتصادية المعاصرة إذ يُستعمل مفهوم (المنفعة) أو (الثمن) بديلاً عن القيمة، لأن (القيمة) مع أنها تعني الثمن إلا إنه من الصعب تنقية مفهوم (القيمة) مما لايزال يتضمنه في الأذهان من معانٍ فلسفية وأخلاقية واعتبارية (أحمد ٢٠٢١).

ويرى محمد عابد الجابري أن القيم هي " معايير للسلوك الاجتماعي والتدبير السياسي ومُحددات لرؤية العالم واستشراف المطلق" (الجابري، محمد عابد، ٢٠٠١). ويُقصد بالقيم السياسية كما يذهب أدوارد سبانجر (Eduard Spanger) في كتابه (أنماط الناس)، " إهتمام الفرد بالحصول على مقومات القوة والسيطرة، فضلاً عن التحكم في الأشياء والأشخاص، وهي تظهر بوضوح لدى رجال الدولة والسياسيين

الساعين للمناصب والنفوذ" (أوشن، سمية،٢٠١٩). ويذهب بعض الباحثين إلى أن لكل دولة مرجعية قيمية تحكم السلوك الفردي والجماعي فيها، إذ يفترضون وجود مؤسسات مادية أو رمزية تعكس تلك القيم وتعّبر عنها داخل النظام السياسي وذلك عن طريق تفاعل (المرجعية والقيم والمؤسسات) لإنتاج ما يُعرف بـ (المُدركات السياسية الجماعية) التي تميز أمة أو حضارة عن غيرها. إن هذه المُدركات السياسية الجماعية توجّه وتميز السلوك السياسي للدولة الذي يُصبح محكوماً بقواعد وقيم سياسية لها صفة الالزام المعنوي وهو ما يحقق للدولة وحدتها وتماسكها الداخلي فضلاً عن منحها العّزة والقوة والاستعلاء الإيماني أمام غيرها من الدول في البيئة الدولية، وهنا تظهر أهمية ووظيفة القيم للنظام السياسي إذ تعُد تعبيراً عن القيمة الجماعية التي توجه وتُحدد الوظيفة الحضارية للوجود السياسي للدولة (حمودي٢٠١٣).

لذا فالتحيز القيمي في نظريات العلاقات الدولية هو تحيز المُنّظر منظوراً له من زاوية القيم التي يؤمن بها ويدافع عنها ويسعى لنشرها، والتي يعّدها مُعّبرة عن حاجاته وحاجات مجتمعه الإنسانية والتي تساعده في إختيار القرارات المناسبة وتحقق له التوافق وإحترام الذات وتنطوي على عناصر معرفية وعاطفية وسلوكية (أحمد٢٠٢١).

المطلب الثاني: القيم في التنظير النسوي

جاءت النسوية متأخرة الى حقل العلاقات الدولية ويبدو أن هذا الحقل هو من أكثر العلوم الاجتماعية ذكورية لذا يُنظر إليه نسوياً على أنه يعكس مصالح الرجال ومخاوفهم في الغالب ويُرجع كثير من الباحثين ذلك الى أن السياسة العُليا للدبلوماسية والحرب وفن إدارة الدولة تستدعي أعداداً هائلة من رجال الدولة والجنود الذين يُفترض أنهم ذكور لذا لم يُبق للمرأة عملياً سوى أدوار هامشية لا تُمثل حجمها الحقيقي (بيتمان، جان جنيدي، ٢٠٠٤). ترتكز النسوية على التمييز بين مفهومي الجنس (Sex)، و(النوع الاجتماعي)(Gender) بعّده العامل الحاسم في التحليل النسوي، حيث يمثل الجنس "مُعطىً طبيعياً بيولوجياً يفضي الى التقسيم الثنائي (ذكر/أنثى)" ، بينما يمثل (النوع الاجتماعي)"بناءً إجتماعياً تنقسم على أساسه الهويات والسلوك والتوقعات الى (ذكورية/أنثوية)"، لذا لا يُعد (النوع الاجتماعي) في نظر النسوية مُعطىً طبيعياً بل بناءً تأريخياً، وهو خاصية مؤسساتية للحياة الاجتماعية، وعليه ترى النسوية أن كل الحياة الاجتماعية " تمييزية" (Gendered)، وعن طريق هذه الزاوية يتم إستبعاد النساء من حقل العلاقات الدولية والسياسة عموماً، وكل ذلك في النهاية هو من صنع المجتمع وثقافته وقيمه وأفكاره السائدة (عديلة٢٠١٥).

تنتقد النسوية الادعاء الوضعي بحيادية العلم والمعرفة وخلوهما من القيم؛ لأن هذا الادعاء يمكن أن يحجب مجموعة كبيرة من الفروض المعيارية حول الطبيعة الإنسانية، وعلى أساس ذلك قدم النسويون مفهوماً بديلاً للممارسة العلمية والمعرفية بوصفهما "نشاطاً اجتماعياً"، وعليه يُحاجج النسويون بأنه لا يمكن الفصل بين الذات العارفة وموضوع المعرفة، وإنه وعن طريق هذه الفكرة يصبح لزاماً علينا

أن نعترف أن جنس الذات العارفة(الباحث) يلعب دوراً كبيراً في نوع المعرفة المنُتجة، التي نحصل عليها ولا يعني ذلك بالتأكيد نبذ العلم في حد ذاته أو الدعوة لتأسيس علم جديد مختلف تماماً أو نِسوي تماماً؛ ولكن يتوجب النظر للعلم كمشروع إنساني بدلاً من كونه مشروعاً ذكورياً خالصاً (عديلة٢٠١٥).

لقد ظل البُعد القيمي في التنظير النسوي في العلاقات الدولية غير متطور نسبياً، وعليه يرى عدد من الباحثين أهمية استحضار الدروس المستفادة من الممارسات النسوية لبلورة مساهمة فاعلة في النقاشات حول حقوق الإنسان العالمية، والعدالة الاجتماعية، والعولمة الاقتصادية، والتحول الديمقراطي، وعمليات السلام. لقد جادل آخرون في إمكانية بلورة النسوية لخطوط إرشاد (قيمية) لقيام حوار عالمي يخترق الاختلافات الأثنية والقومية والعرقية والجنسية والنوعية (ترو، جاكي،٢٠١٤). لا شك أن تبني موقف عدائي ورافض للهيمنة الذكورية على الأفكار والمفاهيم الغربية استدعى توجهاً معرفياً ينسجم ويخدم الطروحات النسوية، ولأجل هذا عّد كثيرون الطروحات الفكرية النسوية ضمن المقاربات النقدية التي تشترك جميعها في رفض الفكر الغربي التقليدي القائم فلسفياً على فكرة الحداثة، ومعرفياً على فكرة ما بعد الوضعية، ومنهجياً على فكرة التجريب (عديلة ٢٠١٥) .

يتشارك العديد من النسويين الاهتمام بالاتجاه ما بعد الوضعي في دراستهم العلاقة بين القوة والمعرفة، ويشيرون الى أن معظم المعرفة هي إنتاج كّونه الرجال ويتعلق بالرجال حصراً. وبدلاً من مفهوم الفوضى في النظام الدولي؛ يركز النسويون على العلاقات الاجتماعية وخصوصاً العلاقات بين الجنسين، ويرون أن هناك تسلسلات هرمية "جندرية" مبنية اجتماعياً تسهم في التبعية "الجندرية"، وتشكّل النظام الدولي وتظهر في أثنائها الطبيعة المتحيزة ضد النساء (تكنر ٢٠١٦). ترى النسوية أن التفسيرات المقدمة حول العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم بطريقة موضوعية وخالية من القيم، فالمعرفة كما يرون هي بناء اجتماعي تخضع لتأثير عامل النوع الاجتماعي وعليه لا يمكن أن تكون حيادية مطلقاً، والأمر نفسه ينطبق على المناهج المستعملة في الوصول الى المعرفة (عديلة ٢٠١٥).

لعبت القيم دوراً جوهرياً في الافتراضات النظرية للنظريات ما بعد الوضعية ومنها النظرية النسوية وكان للقيم والعوامل الثقافية الأخرى كالدين والأيديولوجيا وغيرها تأثير لا يمكن تجاهله في توجيه وتحديد الكثير من تلك الإفتراضات وما يترتب عليها من ممارسات وسلوك، فضلاً عن التنظير. أن تجاهل القيم في البناء النظري في العلاقات الدولية لم يكن تجاهلاً مطلقاً حتى في النظريات الوضعية، فضلاً عما بعد الوضعية، وأن تفاوت الاهتمام بالقيم كمحور أساسي لتفسير وتحليل العلاقات الدولية، ومن ثم دافعاً للسلوك السياسي؛ هو الذي يُشكل الفارق بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، وأنه لا سبيل لنكران نسبية تأثير القيم في البحث العلمي.

المطلب الثالث: النوع الاجتماعي، إنموذجاً للصراع الحضاري، مقاربة قيمية

يُعد النوع الاجتماعي موضوعاً متجدداً للصراع الحضاري القائم على أساس الإختلاف القيمي بين الشعوب والثقافات والحضارات المتنوعة، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة للوصول الى إتفاق أو تنفيذ قواعد دولية مُلزمة بهذا الخصوص إلا إن غياب التوافق كان وما يزال سائداً. يرجع هذا الإخفاق في جزء منه الى غياب الاتفاق على تعريفات مُحددة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع؛ لأن كل الأطراف يتعذر عليها التخلص من التحيز القيمي عند تقديمها تعريفاتها للمفاهيم المطروحة للنقاش في هذا الموضوع الحساس والمهم، وعليه تظهر العديد من المشكلات الفكرية والمنهجية والعملية عند محاولة معالجة هذا الموضوع، سنحاول بحث ذلك في الفقرات الآتية:

أولاً : النوع الاجتماعي- مقاربة تأريخية

أرتبط مصطلح النوع الاجتماعي (Gender) بتأريخ الحركة النسوية (Feminism)، التي تبلورت في ستينيات القرن العشرين، وكان أقصى ما كانت تطمح له حركات تحرير المرأة (Women's Liberation Movements) هو إنصاف المرأة من الغبن الإجتماعي والتأريخي الذي لحق بها مع الحفاظ على فطرة التميز بين الأنوثة والذكورة، وتمايز وتوزيع العمل وتكامله خارج وداخل الاسرة والمجتمع. لقد تبلورت النزعة الأنثوية المتطرفة (Feminism)، وهي حركة فكرية سياسية اجتماعية متعددة الأفكار والتيارات سعت للتغيير الاجتماعي والثقافي وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولاً للمساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وذلك عن طريق تقديم قراءات جديدة في مجالات متعددة كالثقافة والدين واللغة والتأريخ والعلاقات بين الجنسين (العمر٢٠١٥). ظهر مصطلح "النوع الاجتماعي" في السبعينيات مِن القرن العشرين، والنوع الاجتماعي (Gender) كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي "جينس" (Genus)؛ أي: الجنس من حيثُ الذكورة والأنوثة، وكانت آن أوكلي (Ann Oakley)، هي التي أدخلت مصطلح النوع الاجتماعي إلى علم الاجتماع؛ وتوضح أوكلي أنَّ كلمة "الجنس" تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير مصطلح "الجندر" إلى النوع الاجتماعي والتقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعيًّا من حيث الذكورة والأنوثة (ليلى٢٠١٧). لقد تغلغلت النزعة النسوية المتطرفة خصوصاً في العالم الغربي، ونجحت في الضغط على المؤسسات الدينية الغربية حتى أصدرت عام ١٩٩٤، طبعة جديدة من الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد)؛ سُميت "الطبعة المُصححة" تم فيها تغيير المصطلحات والضمائر المُذكّرة وتحويلها الى ضمائر مُحايدة (العمر ٢٠١٥). لقد اعتمدت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وبدأت لجنة مركز المرأة في الامم المتحدة عام ١٩٧٢؛ استطلاع رأي الدول الاعضاء حول شكل ومضمون إتفاقية دولية بشأن حقوق المرأة بما هي إنسان. وقد أنهت اللجنة المكلفة بصياغة نص الاتفاقية الخاصة بمركز المرأة إعداد النص عام ١٩٧٩، وتم اعتماد الإتفاقية وعرضها للتوقيع والتصديق

والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرّخ في ١٨ ديسمبر عام١٩٧٥، وبدأ تاريخ نفاذها في ٣ أيلول عام ١٩٨١. وهذه الاتفاقية عُرفت باسم سيداو (CEDAW). وقد رفضت خمس دول التوقيع عليها، وهي (إيران، الصومال، السودان، تونغا، بالاو)؛ فيما وقعّت الولايات المتحدة الأمريكية عليها؛ ولكنها لم تصادق عليها (جبلاوي٢٠١٠)، وهذا يُذكّرنا بموقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العديد من الاتفاقيات الدولية التي روجّت لها الأمم المتحدة، والتي لم تصادق عليها بذرائع مختلفة، ومنها على سبيل المثال (إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها) (ويلكن٢٠١٧). وفي عام ١٩٨٠عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي للمرأة تحت شعار، المساواة والتنمية والسلم)، وهو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة وذلك لاستعراض وتقويم التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة، والذي عقد عام ١٩٧٥م في المكسيك، ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة، مع التركيز على الموضوع الفرعي للمؤتمر (العمالة والصحة والتعليم) ، و في عام ١٩٨٥، عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلم) في نيروبي بكينيا، وهو المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة؛ الذي عُرف باسم (استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة للمدة من ١٩٨٦ –٢٠٠٠). وبعدها عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة)، في بكين بالصين عام ١٩٩٥، والذي دعت فيه إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة مع نهاية القرن العشرين (الركابي ٢٠١٣).

ثانياً :النوع الاجتماعي– مقاربة معرفية

يعتقد الكثير من الباحثين أن مصطلح (النوع الاجتماعي) مصطلح مُضلل، وقد ظهر دولياً لأول مرة في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤ وتكرر في (٥١) موضعاً من تلك الوثيقة، منها ما جاء في (المادة الرابعة) من نص الإعلان الختامي للمؤتمر، وفيه تمت الدعوة الى تحطيم كل ما سُمّي (التفرقة الجندرية)، ولكونه تُرجم الى العربية بعبارة (الذكر/الانثى) لذا لم يلتفت إليه أحد، فيما ظهر المصطلح بشكل أوضح في الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين عام ١٩٩٥، وتكرر فيها (٢٣٣) مرة. وتُعّرف منظمة الصحة العالمية (النوع الاجتماعي)، بأنه " المصطلح الذي يُفيد إستعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مُركبة إجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية"، بمعنى آخر أن المرأة ليست امرأة إلا لان المجتمع أعطاها ذلك الدور وكذلك الرجل. وتُعرّف الموسوعة البريطانية هوية (النوع الاجتماعي) بأنها " شعور الانسان بنفسه كذكر أو أنثى" (العمر٢٠١٥). كان موضع (النوع الاجتماعي) يُطلق عليه إلى وقت قريب (نظرية) النوع الاجتماعي (Gender Theory)، أما اليوم، فقد كسب لوبي النوع الاجتماعي جزءاً من حربه الإعلامية بعد أن فرض قسريا استبدال كلمة "نظرية" بكلمة "دراسات"، ليصبح مصطلح " دراسات النوع الاجتماعي" عنوانا دارجا في كل السياقات التطبيقية والنظرية. وفي هذا

السياق؛ يشير الأب الروحي للبروباغاندا المعاصرة، إدوارد بيرنايز (Edward Bernays) في كتابه الشهير "بروباغندا" إلى أهمية تغيير الأسماء التي تُشكل عائقا أمام كسب إذعان الرأي العام. تلك هي الوصفة التي تبنّتها خلايا التفكير المروِّجة للنوع الاجتماعي للوصول إلى تحويل أيديولوجيا (النوع الاجتماعي) من مجرد نظرية قابلة للنقاش والنقد أو النقض، إلى مُعطى لا يقبل النقاش باعتمادها على مصطلح "دراسات" للإيهام بطبيعته "العلمية المُطلقة"، ودعما لفكرة حرية الإنسان في اختيار ما يطلق عليه اسم "الهوية الجنسية"، وتغييرها بغض النظر عن طبيعة الإنسان البيولوجية، وذلك لتسويغ اباحة الممارسات الجنسية الشاذة وإلغاء المفهوم التقليدي للأسرة المكونة من (أب وأم)؛ لكي يتسّع لقبول "أسُر" تتكون من زوجين من الجنس نفسه(علوي ٢٠١٥) . لقد رفضت الدول الغربية في مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥، تعريف النوع الاجتماعي بـ (الذكر والأنثى)، مع كل ما يُمثله إقرار (النوع الاجتماعي) من رفض أخلاقي وتخريب لنسيج المجتمعات، وأصرّت على فرض مفهوم (حرية الحياة غير النمطية) كسلوك إجتماعي، وفي المقابل رفضت الدول الأخرى أية محاولة لفرض التعريف الغربي للمفهوم، وبعد أيام من الصراع والتفاوض؛ قامت اللجنة المختصة في المؤتمر بتعريف مصطلح (النوع الاجتماعي) "بعدم تعريفه" (The non-definition of the term). من جهة ثانية تكشف وثائق مؤتمر روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية عن محاولة لتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ الجنسي، إذ أوردت الدول الغربية مصطلح (النوع الاجتماعي) بدلاً من (الجنس) في النص الآتي " إن كل تفرقة أو عقاب على أساس النوع الاجتماعي يشمل جريمة ضد الإنسانية"، وهي في الأصل أكبر تهديد للعلاقات الإنسانية، فيما كانت النسخة العربية والفرنسية تستخدم مصطلح "الجنس" بدلاً من "النوع الاجتماعي"، وتم لاحقاً تحوير عبارة "النوع الاجتماعي" إلى "الذكر والأنثى في نطاق المجتمع" لاستيعاب اعتراض المعترضين (العمر ٢٠١٥).

من جهتهم يرى أنصار (النوع الاجتماعي) إن دفع النوع الاجتماعي ودراساته لأن يكونا من ضمن النمط السائد في المؤسسات الرسمية والأوساط الأكاديمية على التوالي، أدى الى جعل المفهوم ذاته (معيارياً) إلى حدّ بعيد، وغدت هذه المعيارية جزءًا لا يتجزأ من الخطاب المؤسَّساتي، وبذلك فقدت دراسات النوع الاجتماعي جذريتها، لذلك هم يَشكون أن دراسات (النوع الاجتماعي) وقضاياه هي موضع ترحيب شريطة أن يغيب البُعد السياسي فيها، وهم يُحاججون أنه وعلى الرغم من أنّه لا بدّ (لدراسة/ ممارسة النوع الاجتماعي)؛ من العمل على تمحيص الوضع القائم وتقويضه، فإنّ المؤسسات الرسمية ظلت تعزز علاقات القوة الراهنة، وتم تحويل خطاب النوع الاجتماعي إلى أداة للزينة لا غير، وبذلك اكتسبت "المؤسسات" مظهرًا خارجيًا حديثًا لا يعكس جوهر خطاب النوع الاجتماعي، ومن هنا عجز خطاب النوع الاجتماعي السائد عن إحداث أيّ تغيير في واقع المرأة (أبو النجا ٢٠٢١). إن مصطلح "الجنس" (Sex)؛ يُشير الى الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، ويتسم بالجبرية كون الفروق الجسدية بين

الرجل والمرأة فروق ثابتة وأبدية، فيما يتمتع مصطلح "النوع الاجتماعي" بكونه مفهومًا متغيراً؛ إذ تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى، وحتى من جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها، فالعرق، والطبقة الاجتماعية، والأوضاع الاقتصادية، والعمر جميعها عوامل تؤثر فيما يُعد مناسباً للنساء من أعمال وأدوار إجتماعية (الرفاعي ٢٠١٧). عليه فإن (النوع الاجتماعي)؛ هو مفهوم أقرب الى الدراسات الاجتماعية والثقافية التي تسعى الى تتبع العلاقات بين الجنسين في سياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتحليل مظاهرها وأسبابها، وهو في الواقع يتضمن مقارنات بين الجنسين، ويبحث في دراسات الذكورة والأنوثة وما يرتبط بهما من سلوكيات وخصائص وتصورات وأشكال للتعبير، يتم صياغتها في ظل أوضاع إجتماعية وثقافية معينة تنعكس من ثم على الأعراف والقيم السائدة. أما الفكر النسوي فيرتبط أكثر بالعمل النسوي كحركة سياسية هدفها الكشف عن التمييز ضد النساء سعياً لإحداث تغيير على مستوى الوعي المجتمعي والثقافة الرائجة والتشريعات بما يُحقق العدالة والمساواة للنساء عموماً؛ فالفكر النسوي هو أداة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها، فيما (النوع الاجتماعي) هو أداة لتحليل أوضاع المرأة السائدة (كمال ٢٠١٣).

ثالثاً : النوع الاجتماعي– مقاربة قيمية

ذهبت جوديث بتلر (Judith Butler)، الى إن الهيمنة الثقافية والقيم النخبوية تُنظم وتحرك الفكر السياسي في كل مجتمع وثقافة وحضارة، وإن (النوع الاجتماعي) هو شكل من أشكال الهوية، ومن ثم هو يُفصح عن إداء وجودي في الثقافة الغربية ويعكس قيمها، وعليه فهو طريقة لتنظيم العالم عند النسويين، وأن التمييز الواضح بين (الذكر والانثى) (Sex)، والنوع الاجتماعي (Gender) هو حجر الزاوية في خطة النسويات، وهذا الوضع يقتضي منهن التسليم بالفروق بين الجسم (الطبيعي) و(الدور الثقافي) (بتلر، جوديث، ٢٠٢٢). ويرى أنصار النسوية أن الرجال وعلى مدار التأريخ كانوا يستغلون الاختلاف البيولوجي بين الجنسين لتحقيق مصالحهم بدلاً من التعامل مع النساء بمنطق الاختلال الذي يستدعي العدالة ولا يقوم على التراتبية، كما ينظر النسويون بالجدية نفسها الى الاختلاف بين النساء أنفسهن؛ من حيث العرق والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والاقتصادية، وما ينتجه ذلك من الاختلافات بينهن في التجارب والمطالب والأولويات (كمال ٢٠١٣). إن القيام بمراجعة للتحفظات التي أبدتها العديد من الدول على إتفاقية (سيداو) وهي أهم إتفاقية دولية في مجال حقوق المرأة، يُظهر لنا أن محور تلك التحفظات هو إشكالية الخصوصية الثقافية لكل دولة، وحتى داخل الدولة الواحدة، فالقيم والعقائد المتباينة تطرح للنقاش تلك التحفظات في المؤتمرات المتعلقة بالمرأة باستمرار، ولا يغيب عن النقاش التأكيد الدائم على حق أي دولة تنضم لأي إتفاقية أو معاهدة دولية في إبداء التحفظات التي تجد نفسها مقيدة بها نتيجة القيم والثقافة التي تنتمي لها؛

مما يجعل من المستحيل عليها أن تمتثل لأحكام تلك الاتفاقية بشكل كامل. من جهتها إعترفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) بالتحفظات المقدمة لها؛ إلا إنها لم تقبلها بحجة أنها غير مقبولة من وجهة نظر الإتفاقية لتعارضها مع الرؤية الغربية التي صاغت تلك الإتفاقية (العشري ٢٠١٧). وتعترف جوديث بتلر (Judith Butler)، بأنه "من المستحيل فصل (النوع الاجتماعي) عن التقاطعات السياسية والثقافية التي في نطاقها يتم إنتاج (النوع الاجتماعي)، والمحافظة عليه بوتيرة لا تتغير". إن الافتراض السياسي بأنه ينبغي أن توجد قاعدة كونية للنسوية، والتي يجب العثور عليها في صلب هوية يُفترض أن توجد على نحو عابر للثقافات؛ هو في غالب الأحيان يصاحب الفكرة القائلة بأن قمع النساء يرجع في الأساس إلى وجود نظام أبوي (Patriarchy) كوني، وهي فكرة تم نقدها بشكل واسع ومتكرر بسبب فشلها في تفسير العوامل المساعدة على قمع (النوع الاجتماعي) في السياقات الثقافية والقيم السائدة الملموسة التي وُجد (النوع الاجتماعي) فيها (بتلر ٢٠٢٢).

إن دعاة الحركة النسوية يجدون أن موقف الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من ثقلها الدولي ما يزال متردداً في المصادقة على إتفاقية (سيداو)؛ لذا فمن الصعب كما تشرح ماري ويلكن (Mary Wilkin)، أن نأخذ التزام الولايات المتحدة الامريكية بحقوق الإنسان عموماً على محمل الجد؛ لأنها تفضل بانتظام الاهتمامات السياسية المحلية على إهتمامات المجتمع الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان، وتُظهر باستمرار ترددًا فريدًا في التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (ويلكن ٢٠١٧). إن الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الوحيدة بين الدول الغربية الصناعية الأخرى، التي تبُدي تردداً دائماً اتجاه الاتفاقيات الدولية ولم تبدأ في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسة حتى أواخر الثمانينيات، ولم تصدق بعُد على العديد من معاهدات حقوق الإنسان المهمة، بما في ذلك إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو جزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، وتعلق ماري ويلكن (Mary Wilkin)،على ذلك بالقول " حتى عندما تصادق الولايات المتحدة على المعاهدات، فإنها تستخدم عملية فريدة تقلل من التأثيرات المقصودة للمعاهدات. وقبل التصويت على المعاهدة، يقوم محامو وزارة العدل بالبحث في الوثائق عن تدابير حماية حقوق الإنسان الأكثر صرامة من القانون الأمريكي، وبالتالي ستضاف لنص المعاهدة عبارة (عند العثور عليها)، وتحدد الولايات المتحدة نطاق المعاهدة عن طريق صياغة تحفظ أو إعلان لمكافحتها وترسل المعاهدة، مرفقة بهذا التحفظ الى مجلس الشيوخ للتصديق عليها. وتتابع بالقول " ولمزيد من تجريد أي معاهدة دولية من قوتها، تعلن الولايات المتحدة أن المعاهدات "ليست ذاتية التنفيذ"، وهذا يعني أنه من دون التشريعات التنفيذية (القانون المحلي الذي يضمن الحماية نفسها)، تصبح المعاهدة غير قابلة للتنفيذ في المحاكم المحلية، وكثيراً ما تجادل الحكومة

الامريكية في مواجهة الإتفاقيات الدولية بأن التشريعات التنفيذية غير ضرورية؛ لأن جميع الحقوق الواردة في المعاهدة الدولية باستثناء تلك المُستبعدة في التحفظات محمية بالفعل بموجب قانون الولايات المتحدة" وهذا يترك المواطنين الأمريكيين فاقدين للقدرة على الاحتجاج بأي معاهدة دولية أمام المحاكم الأمريكي' (ويلكن ٢٠١٧).

لقد تضمنت إتفاقية (سيداو) العديد من الحقوق والواجبات المتعلقة بالمرأة؛ التي غلبت عليها القيم الغربية التي تختلف عما هو قائم في نُظم تشريعية وعُرفية وقيمية في أجزاء أخرى من العالم، ويمكن عرض عدد من النقاط كنماذج لإختلاف القيم التي صيغت بها الإتفاقية (الركابي ٢٠١٣):

١. الإتفاقية تُمثل (جوهر الحياة الغربية)، فقد نظرت للمرأة على أنها (فرد)، وليست عضواً في أسرة فيها المرأة والرجل والأطفال، وهنا ظهرت (الفردية) في الإتفاقية كقيمة أساسية في الفكر السياسي الغربي.
٢. تحدثت الاتفاقية بالتفصيل عن حقوق المرأة وأهملت تفصيل واجباتها تجاه الرجل، ولم تجعلهما متناسبتين كما يقتضي المنطق السليم.
٣. تعارضت الاتفاقية مع ميثاق الأمم المتحدة (البند سابعاً من المادة الثانية)، الذي أكد على إحترام نُظم الاعتقاد الديني والثقافي كافة، في الوقت الذي دعت الإتفاقية في (الديباجة) لتجاوز الاختلافات الثقافية، وفرض تطبيق موادها على الدول الأعضاء جميعها.

لقد فرض مفهوم (النوع الاجتماعي) العديد من التغييرات المفاهيمية على العديد من الموضوعات، والتي تختلف من ثقافة إلى أخرى وتستعرض ليلى الرفاعي بعضها، وكما يأتي (الرفاعي ٢٠١٧):

١. **الأمومة:** ذهبت سيمون دي بوفوار (Simone de Beauvoir)، الى أن "الأمومة خُرافة، ولا يوجد هناك غريزة للأمومة، وإنما ثقافة المجتمع هي التي تصنع تلك الغريزة"؛ ولهذا نجد أن الأمومة تعد وظيفة إجتماعية كما قالت، وهو ما أفضى لولادة مصطلح جديد وهو (الصحة الإنجابية)؛ يهدف لمعالجة الإشكاليات الناتجة من كون المرأة أمُاً، مثل (الحمل والإرضاع)، والتي تقف عائقاً أمام ممارستها لدورها في إطار (النوع الاجتماعي) المساوي لدور الرجل، وترتب على ذلك من جهة ثانية، حق المرأة المُطلق في الإجهاض.
٢. **شكل الأسرة:** وفقاً لمفهوم النوع الاجتماعي الوارد في كتاب (الاسرة وتحديات المستقبل) والصادر عن الأمم المتحدة فإن هناك (١٢) شكلاً ونمطاً من الأسر؛ منها: (أُسر الجنس الواحد مثل أسُر الشواذ، وكذلك النساء والرجال الذين يعيشون معاً من دون زواج، والنساء اللاتي يُنجبن سفاحاً)، وتسمى الأم في الأسرة ذات المعُيل الواحد بـ (الأم المُعيلة)، وهذا التغيير في شكل الأسرة يعني تغيير الأنماط الوظيفية المعهودة للمرأة والرجل في الأسرة ضمن نسق (النوع الاجتماعي)، وهو ما اعترضت عليه

العديد من دول العالم عند مناقشة إتفاقية "سيداو" عام ١٩٧٩ مثل (إيران، الصومال، السودان، تونغا، بالاو) .

٣. **الشذوذ:** ورد في التقرير الصادر عام ٢٠٠٤، من لجنة المرأة في الأمم المتحدة إعتراف رسمي بالشواذ جنسياً، والدعوة الصريحة لحماية حقوقهم والسعي لقبولهم في المجتمعات مراعاة لمشاعرهم، وتضمنت أيضاً دعماً لتعليم الممارسات الجنسية المختلفة الطبيعية منها والشاذة.

٤. **إعادة هيكلة أنماط التعامل:** تمت الإشارة إلى التحيز اللغوي الظاهر في اللغة الإنجليزية للذكر في كلمة إنسان (Hu-man)، فلا مكان للمرأة كإنسان بشكل مستقل؛ إلا كتابع أو جزء من الرجل، ولو تم حذف (man) لضاع وجود المرأة في اللغة ككل، (لاحظ البُعد القيمي للغة). في الوقت نفسه عندما يطرح أنصار (النوع الاجتماعي) كلمة (Gender)، بدلاً من رجل أو امرأة لوصف العلاقة بينهما، وكلمة (Feminism)، للتعبير عن الحركة النسوية، فإن التغيير الحاصل من هاتين الكلمتين ليس حروفاً، بل مضامين ومعاني ونمط ثقافي وقيمي، وهي تمثل مسعىً لاعادة هيكلة الاقتصاد وتوزيع الوظائف في المجتمع.

٥. **كيان المرأة:** إن مفهوم (ملكية المرأة لجسدها)، الذي ترفعه الحركات النسوية هو في حقيقته دعوة لـ (الإباحية الجنسية)، وعدم التقييد بالقيم وحماية النفس البشرية من الانحرافات المختلفة، وهي في جوهرها تنطوي على مشكلات لا حصر لها؛ كوجود أمهات مُعيلات وغير متزوجات في الوقت عينه، أي يتحملن مسؤولية أسرة، وأغلبهن في سن المراهقة ويفتقرن لأي مؤهلات لتحمل مسؤولية تربية الأطفال ورعايتهم، وهو ما يُفضي حتماً الى التفكك والإنحلال الاجتماعي، ويؤثر في مستقبل الأجيال التي تنشأ في أوضاع غير سليمة تؤدي بها الى مختلف الامراض والاختلالات النفسية.

٦. **الصراع والتنافس بين الجنسين في العلاقات الدولية:** يترتب على مفهوم النوع الاجتماعي أن يشعر كل من الرجل والمرأة بأنهم متناقضين وأعداء ويُزج بهم في صراع دائم لإثبات الذات بشكل فردي يتمحور حول مفاهيم متغيرة؛ لأنها تختلف من ثقافة الى أخرى.

الخاتمــة:

إن البحث في موضوع التحيز القيمي في التنظير النسوي والمفضي لدراسة مفهوم (النوع الاجتماعي) كأنموذج للصراع الدولي خصوصاً في وثائق المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة يعكس بشكل واضح البُعد القيمي المتنازع عليه، فضلاً عما أفرزه النزاع المُستديم حوله منذ عام ١٩٧٩ ولحد الآن من مواقف تؤدي بنا الى القول إن الاختلافات الثقافية والقيمية بوجه الخصوص هي الأساس الجوهري للتحفظات المقدمة عليه، ومن ثم للصراع حوله. كما إن تحليل الموقف الأمريكي الداعم علناً لسياسات النوع الاجتماعي وفي الوقت نفسه الرافض للمصادقة على إتفاقية (سيداو) ليس سوى براغماتية

تُمثل موقفها الدائم اتجاه الاتفاقيات الدولية كافة، ومحاولتها التملص من التزاماتها فيها بمختلف الطرائق وتحت مختلف الذرائع.

الاستنتاجات:

١. إن التنظير هو في حقيقته محاولة لتنظيم التفاصيل الكثيرة الموجودة في الواقع، وهذا التنظيم ليس عملاً عشوائياً ولكنه يستند في الأصل الى خيارات المنُظّر وتفضيلاته في سياق وصفه وتفسيره لما يحدث. ويترتب على ذلك إن التنظير يُنتج (التحيز القيمي) بشكل آلي من خلال اهتمام المنُظرّين بتفسيرات مختلفة تبعاً للمعايير والقيم والمصالح والمنافع التي يؤمنون بها ويستهدفون تحقيقها عندما يلجؤون للاجتهاد الشخصي في المفاضلة بين التفسيرات المتباينة وهذا الاجتهاد الشخصي وبغض النظر عن أسبابه هو في النهاية شكل من أشكال التحييز (القيمي) الذي يُظهر دور القيم في عملية التنظير في حقول المعرفة جميعها ومن بينها حقل العلاقات الدولية.

٢. إن تحليل مفهوم النظرية يرجع في الأساس الى الفكرة القائلة إنه لا توجد نظرية تنطلق من فراغ لان كل أفكارنا ومعارفنا وتجاربنا وعلومنا تبُنى على أشياء مُسبقة تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر وبقليل أو كثير في تشكيل هذه النظرية، وعليه لا يتوقف التحليل أو النقد عند حدود التصور بل يتجاوزه الى فحص ودراسة المرتكزات التي يستند لها هذا التحليل أو التصور فتتشكل النظرية قصد الوصول أو الاقتراب من الحقيقة التي هي غاية كل علم وكل باحث ومن ثم تشييد الأرضية التي يقف عليها كل حقل دراسي.

٣. تظهر أمامنا إشكالية مهمة فإذا كانت النظرية غير منفصلة تماماً عن قيم وأهداف واضعيها كما تقول ما بعد الوضعية، فإن هذا التصور النظري سيضع الإستقلال الأكاديمي والبحث العلمي عموماً محل شك كبير، لأنه سيستحيل على أي باحث أن يجد نظرية بالمعنى العلمي والأكاديمي وأن يدعّي أنها علمية ومناسبة بما يكفي، ويعني ذلك ضمناً فشل أي محاولة للتنظير إلا عندما تلتقي تلك النظرية مع أغراض الباحث وتحقق أهدافه وقيمه أو تخدم مصالحه ومعتقداته وفي هذه الحالة سيؤدي ذلك الى نفي العلم والموضوعية تماماً عن أية نظرية. إن أخطر ما يمكن أن تنطوي عليه هذه الفكرة أنها تحصر دور النظرية بكونها مجرد تعبير عن المصالح السياسية لواضعها وليس تعبيراً عن الشغف العلمي بالمعرفة والبحث عن الحقيقة وهو ما يقود إلى نفي صفة العلم عن حقل العلاقات الدولية بشكل تام.

٤. تنتقد النسوية الادعاء الوضعي بحيادية العلم والمعرفة وخلوهما من القيم؛ لأن هذا الادعاء يمكن أن يحجب مجموعة كبيرة من الفروض المعيارية حول الطبيعة الإنسانية، وعلى أساس ذلك قدم النسويون مفهوماً بديلاً للممارسة العلمية والمعرفية بوصفهما "نشاطاً اجتماعياً"، وعليه يُحاجج النسويون بأنه لا يمكن الفصل بين الذات العارفة وموضوع المعرفة، وإنه وعن طريق هذه الفكرة يصبح لزاماً علينا أن

نعترف أن جنس الذات العارفة(الباحث) يلعب دوراً كبيراً في نوع المعرفة المنُتجة، التي نحصل عليها ولا يعني ذلك بالتأكيد نبذ العلم في حد ذاته أو الدعوة لتأسيس علم جديد مختلف تماماً أو نِسوي تماماً؛ ولكن يتوجب النظر للعلم كمشروع إنساني بدلاً من كونه مشروعاً ذكورياً خالصاً.

من وجهة نظر غير متطرفة (نتوافق معها) يجد الكثير من الباحثين أن المعرفة لا يمكن أن تخلو من القيم بشكل مطلق وأنه يمكن تمييز النظرية السياسة المتحزّبة لوجهة نظر معينة وبين الفهم الفكري والمعرفة العلمية التي يسعى له الباحثون.

٥. نرى أن النسوية قد جلبت أنماطاً جديدة من التفكير والسلوك إلى السياسة الدولية عن طريق تركيزها على الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن الجماعات المُهمشة (النساء خصوصاً)، والرؤى المفاهيمية البديلة للقوة، وغيرها من مفاهيم العلاقات الدولية، فظهر التحليل النسوي للآثار النوعية للحرب والسلم وكذلك التحليل الكمي للصراعات، ولكن ذلك الإسهام المهم لا يخلو من التحيز القيمي كما رأينا.

المصادر باللغة العربية :

١. أبو النجا ، شيرين . ٢٠٢١ . في ضرورة إعادة دراسات الجندر الى موضعها السياسي متاح على الموقع: https://trafo.hypotheses.org/28395FORUM TRANSREGIONALE STUDIEN.

٢. أحمد ، دانة ودانة كريم . ٢٠٢١ . " القيم ودورها الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيها " . مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد السادس. العدد الرابع. الجزائر : مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر .

٣. إلياس ، جوانيتا وبيتر ستش . ٢٠١٦ . أساسيات العلاقات الدولية. ترجمة : محي الدين حميدي . دمشق : دار الفرقد .

٤. أوشن ن سمية . ٢٠١٩ . الدولة المعاصرة والعولمة الثقافية بين توطين الثقافية العالمية وعولمة قيم الثقافات المحلية. أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة باتنة ١- الحاج لخضر. الجزائر .

٥. بتلر ، جوديث . ٢٠٢٢ . قلق الجندر النسوية وتخريب الهوية. ترجمة : فتحي المسكيني. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

٦. بلخيرات ، حسين . ٢٠١٨ . "إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية- (دراسة في المرجعيات والمظاهر) " . مجلة البحوث السياسية والإدارية. العدد ١٢- جامعة الجلفة. الجزائر .

٧. بيتمان ، جان جنيدي . ٢٠٠٤ . قضايا الجنس في: (جون بيليس وستيف سميث) عولمة السياسة العالمية. دبي : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث .

٨. ترو ، جاكي . ٢٠١٤ . النسوية في (سكوت بورتشيل وآخرون) نظريات العلاقات الدولي. ترجمة : محمد صفار. القاهرة : المركز القومي للترجمة .

٩. تكنر ، ج. ان ولورا شوبيرغ. ٢٠١٦ . النظرية النسوية في: (تيم دان وآخرون): نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع. ترجمة : ديما الخضرا. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

١٠. الجابري ، محمد عابد . ٢٠٠١ . العقل الأخلاقي العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١١. جبلاوي ، امنة . ٢٠١٠ . قراءة في التحفظات العربية على إتفاقية السيدوا . متاح على الرابط: https://alawan.bnt.nat.tn/2010/12/30 .

١٢. حمودي ، اسماعيل . ٢٠١٣ . " نظام القيم السياسية في المشروع الفكري لعبد الوهاب المسيري " مجلة البحثية. العدد الأول متاح على الموقع: https://rerues.imist.ma/index.php/bahtheyya/index.

١٣. الرفاعي ، ليلى . ٢٠١٧ . مفاهيم جندرية، (من ملكية الجسد الى تطبيع الشذوذ) . متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/2017/6/21/ .

١٤. الركابي ، عارف عوض . ٢٠١٣ . لماذا لم توقّع أمريكا على إتفاقية (سيداو)؟ متاح على الموقع: https://arifalrikaby.com/ .

١٥. عبيكشي ، عبد القادر سعيد . ٢٠٠٨ . : إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والاعلام- جامعة الجزائر .

١٦. عديلة ، محمد الطاهر . ٢٠١٥ . تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية- دراسة في المنطلقات والأسس. إطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر .

١٧. العشري ، رشا . ٢٠١٧ . التحفظات الدولية حول إتفاقية سيداو . متاح على الموقع: https://kitabat.com/cultural .

١٨. عطية ن لمياء جبار . ٢٠٢٢ . الإسهام المعرفي النسوي في التنظير للعلاقات الدولية (دراسة نظرية). رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد .

١٩. علوي ، امين صوصي . ٢٠١٥ . نظرية الجندر، كيف يُصنع الإذعان . متاح على الرابط: https://doc.aljazeera.net/magazine/2015/4/16/.

٢٠. العمر ، معن خليل . ٢٠١٥ . علم اجتماع الجندر. عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع.

٢١. كمال ، هالة صفوت . ٢٠١٣ . النوع الاجتماعي (الجندر) (التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية) متاح على الموقع: https://www.genderiyya.xyz/wiki/ .

٢٢. المسيري ، عبد الوهاب . ٢٠٠٣ . " في أهمية الدرس المعرفي " . مجلة إسلامية المعرفة. العدد ٤٢. المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

٢٣. ويلكن ، ماري . ٢٠١٧ . نفور الولايات المتحدة الامريكية من المعاهدات الدولية لحقوق الانسان. متاح على الموقع: https://www.globaljusticecenter.net .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abikshi, Abdul Qader Saeed. 2008. The problem of bias in defining the modern political term. Master's thesis. Faculty of Political Science and Media - University of Algiers.
2. Abu Al-Naja, Sherine. 2021. On the necessity of returning gender studies to their political position Available at: https://trafo.hypotheses.org/28395forum transregionale studien.
3. Adila, Mohamed El-Taher. 2015. The Development of the Theoretical Field of International Relations - A Study of the Principles and Foundations. PhD Thesis. Faculty of Law and Political Science - University of Hadj Lakhdar - Batna, Algeria.
4. Ahmed, Dana and Dana Karim. 2021. "Values, their social role and the factors affecting them". Journal of Studies in Development and Society. Volume Six. Issue Four. Algeria: Laboratory of Society and Problems of Local Development in Algeria.
5. Al-Ashri, Rasha. 2017. International reservations on the CEDAW Agreement. Available at: https://kitabat.com/cultural.
6. Alawi, Amin Soussi. 2015. Gender Theory, How Is Submission Made. Available on the link: https://doc.aljazeera.net/magazine/2015/4/16/.
7. Al-Jabry, Mohamed Abed. 2001. The Arab Moral Mind (A Critical Analytical Study of Value Systems in Arab Culture. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
8. Al-Masry, Abdul Wahab. 2003. "On the importance of the cognitive lesson". Islamic Knowledge Magazine. Issue 42. International Institute of Islamic Thought.
9. Al-Omar, Maan Khalil. 2015. Sociology of Gender. Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
10. Al-Rifai, Laila. 2017. Gender Concepts, (From Body Ownership to Normalization of Homosexuality). Available at: https://www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology/2017/6/21/ .
11. Al-Rikabi, Arif Awad. 2013. Why did America not sign the CEDAW agreement? Available at: https://arifalrikaby.com/.
12. Atiya N. Lamia Jabbar. 2022. Feminist cognitive contribution to theorizing international relations (theoretical study). Master's thesis. Faculty of Political Science - University of Baghdad.
13. Belkhirat, Hussein. 2018. "The Problem of Bias in the Theory of International Relations - (A Study of References and Manifestations)". Journal of Political and Administrative Research. Issue 12 - University of Djelfa. Algeria.
14. Butler, Judith. 2022. Feminist Gender Anxiety and the Subversion of Identity. Translated by: Fathi Al-Maskini. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
15. Elias, Juanita and Peter Such. 2016. Fundamentals of International Relations. Translated by: Muhyiddin Hamidi. Damascus: Dar Al-Farqad.

16. Hamoudi, Ismail. 2013. "The System of Political Values in the Intellectual Project of Abdel Wahab El-Messiri" Al-Bahthiya Magazine. The first issue is available on the website: https://rerues.imist.ma/index.php/bahtheyya/index.
17. Jablawi, Amna. 2010. Reading the Arab Reservations on the CEDAW Agreement. Available on the link: https://alawan.bnt.nat.tn/2010/12/30.
18. Kamal, Hala Safwat. 2013. Gender (Cultural Diversity and Cultural Specificity) Available at: https://www.genderiyya.xyz/wiki/ .
19. Ocean N. Samia. 2019. The Contemporary State and Cultural Globalization between Localizing Global Culture and Globalizing the Values of Local Cultures. PhD Thesis. Faculty of Law and Political Science. University of Batna 1- Al-Hajj Lakhdar. Algeria.
20. Pittman, Jean Junaidi. 2004. Gender Issues in: (John Baylis and Steve Smith) The Globalization of World Politics. Dubai: Translated and Published by the Gulf Research Center.
21. Techner, J. N. and Laura Sjoberg. 2016. Feminist Theory in: (Tim Dunn et al.): Theories of International Relations, Specialization and Diversity. Translated by: Dima Al-Khadhra. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.
22. Tru, Jackie. 2014. Feminism in (Scott Burchill et al.) International Relations Theories. Translated by: Muhammad Safar. Cairo: National Center for Translation.
23. Wilkin, Mary. 2017. The United States' Aversion to International Human Rights Treaties. Available at: https://www.globaljusticecenter.net .